

علاقة كلية الدراسات العليا بالوحدات داخل وخارج الجامعة

إعداد :

البروفسير زين العابدين عبد الرحيم كرار
الدكتور حسن عبد الله المنقوري
الاستاذ الرشيد موسى محمد
الاستاذة زينب الطاهر
الاستاذ حسن جعفر

المحتوى

- 1- علاقة كلية الدراسات العليا بمجالس الجامعة وإدارتها العليا
 - 1.1-1 مجالس الجامعة
 - 1.2-1 الإدارة العليا للجامعة
 - 1.3-1 أمانة الشؤون العلمية
- 2- علاقة كلية الدراسات العليا بالكليات والأقسام
- 3- علاقة كلية الدراسات العليا بالمعاهد و المراكز البحثية
- 4- علاقة كلية الدراسات العليا بوحدات الجامعة الاخرى
 - 1-4 إدارة مساعدي التدريس
 - 2-4 إدارة البحث العلمي و العلاقات الخارجية
 - 3-4 إدارة المكتبات
 - 4-4 إدارة شبكة المعلومات
 - 5-4 مركز التطوير التربوي بكلية الطب
 - 6-4 الجهات الأخرى
- 5- علاقة كلية الدراسات العليا بالجهات ذات العلاقة خارج الجامعة
 - 1-5 وزارة التعليم و البحث العلمي
 - 2-5 الجامعات الأخرى
 - 3-5 المجلس القومي للتدريب
 - 4-5 الجهات الأخرى
- 6- علاقة كلية الدراسات العليا بالمؤسسات الأكاديمية و البحثية خارج السودان
- 7- التوصيات

تعرض هذه الورقة علاقة كلية الدراسات العليا بالوحدات داخل وخارج الجامعة وتقديم تفصيلاً لبعض جوانب تلك العلاقة مع إبراز بعض الجوانب التي نرى أنها تحتاج لتقويم أعمق وتعديل بغرض تجويد الأداء بالدراسات العليا وتخلص لتقديم بعض المقترحات .
تشتمل محاور الورقة على علاقة كلية الدراسات العليا بكل من:

- 1- مجالس الجامعة وإدارتها العليا
- 2- مجالس الأبحاث و الأقسام بالكليات
- 3- المعاهد و المراكز البحثية
- 4- وحدات الجامعة ذات العلاقة
- 5- المؤسسات الأكاديمية و البحثية خارج الجامعة

1- علاقة كلية الدراسات العليا بمجالس الجامعة وإدارتها العليا :

1-1 : علاقة كلية الدراسات العليا بمجالس الجامعة:

إن علاقة كلية الدراسات العليا بمجلس الجامعة هي علاقة غير مباشرة من خلال تقارير الأداء الأكاديمي و الإداري و المالي و التي ترفع لمجلس الجامعة دورياً ويتم إصدار أى تعديل فى النظام الأساسى للكلية من خلال المجلس وكان آخرها النظام الاساسى رقم (13) لعام 2003م .
أما مجلس الأساتذة فهو السلطة الأكاديمية الأعلى بالجامعة وهو الذى يجيز لوائح الدراسات العليا ويتم رفع كل البرامج الأكاديمية بعد توصية مجلس الدراسات العليا لاجازتها وتصدر فى صورتها النهائية بعد تضمين التعديلات التى يقرها المجلس.
و كذلك يجيز المجلس نتائج طلاب الدراسات العليا دورياً بعد التوصية من مجلس كلية الدراسات العليا .

طبيعة هذه العلاقة رقابية و تكاملية حيث يوفر مجلس الأساتذة الخبرة التراكمية للأساتذة الأجلاء أكاديمياً و إدارياً و لائحياً لتجويد البرامج الأكاديمية العلمية و يراقب الجوده النوعية و يطمئن على تطبيق لوائح الدراسات العليا المجازة من المجلس الموقر.
وترفع للمجلس جميع الحالات الطلابية التى يرى مجلس كلية الدراسات العليا وفق سلطاته التقديرية أن هناك ما يستدعى رفع اللوائح عنها .

2-1 : علاقة كلية الدراسات العليا مع الإدارة العليا للجامعة :-

طبيعة العلاقة مع الإدارة العليا وهى السلطة الادارية و التنفيذية الأعلى بالجامعة محورها الرقابة و التعاون الإدارى و المالي لتحقيق أهداف الجامعة و تجد الدراسات العليا كل المساندة من مدراء الجامعة و الإدارة العليا مع المرونة فى التعامل . يمثل عميد كلية الدراسات العليا بحكم منصبه فى معظم اللجان الأكاديمية و البحثية و بعض اللجان الادارية و تحكم العلاقة الادارية و المالية ضوابط و لوائح ادارية عامه تحكم الأداء بالجامعة ، وسيتم استعراض بعض جوانب تلك العلاقة فى ورقة الجوانب الادارية و المالية بشئى من التفصيل .

ولعله من الأجدر ذكر أمثلة لبعض السلبيات التى نرى أنه لابد من بحثها فى هذه الندوة بغية الوصول لتوصيات بغرض تصحيح الوضع . ففى الجانب المالى فان استدانة الجامعة لمبالغ كبيره من ايرادات الكلية لتسيير أعمال الجامعة و العجز عن تسديدها لحساب كلية الدراسات العليا قد حرم الكلية من أرصده مقدره كان يمكن صرفها على تحسين البيئة التدريسية من قاعات و مكاتب و معامل و وسائل و تقنيات تعليمية قعد بالكلية عن تنفيذ برامجها للتطوير الادارى و الأكاديمى .

أما فى الجانب الادارى فان عجز الوحدات الادارية عن تنفيذ ما تقرره إداره الجامعة فيما يخص كلية الدراسات العليا هو أبرز تلك السلبيات و لعل المثال الأبرز لذلك هو عدم توفير الموظفين لتغطية الاحتياجات الوظيفية لتسيير العمل و التى رفعت بعد اعادة هيكلة كلية الدراسات العليا رغم الموافقة و التوجيه بذلك من ثلاثة مدراء وكان نتيجة ذلك أن الكلية عجزت عن تنفيذ اللامركزية الادارية رغم ايفائها بمتطلبات البنى التحتية و اكمال تأهيل المباني لمجالس الدراسات الطبية و الصحية بمجمع الطب و الدراسات الزراعية و البيطرية بمجمع شمبات مع توفير المعدات و الأجهزة قبل (11) شهراً .

3-1 : علاقة كلية الدراسات العليا بأمانة الشؤون العلمية :

يتم التنسيق و التعاون مع امانة الشؤون العلمية فى مجال رفع و إجازة البرامج العلمية و نتائج الطلاب و الشؤون الأكاديمية بصورة جيدة و يتم اتباع موجهات مجلس الأساتذة الموقر بصوره

حرفية ورغم الازدياد المطرد في البرامج واعداد الطلاب الا أن وضوح العلاقة وآليات تنفيذها كان عاملاً مساعداً في تطوير تلك العلاقة .

بعد اجازة الدرجة أو النتائج من مجلس الأساتذة تصل كلية الدراسات العليا نسخه من قرارات المجلس ويتم اعتماد البرامج و التنفيذ بعد تضمين ما قرره المجلس . لا يبدأ استخراج الشهادات الا بعد استلام القرار مكتوباً من امانة الشؤون العلمية .

كانت الشهادات تستخرج من كلية الدراسات العليا وبعد قرار مركزية استخراج الشهادات تم عقد اجتماع حددت بموجبه آلية استخراج الشهادات و مسئولية الكلية و ضوابط استخراج الشهادات ويتم ذلك بكفاءة اكبر وسلاسة بعد التغلب على الصعوبات المبدئية عند تنفيذ القرار .

هناك بعض أوجه الأداء التي يمكن العمل على تجويدها نلخصها في الآتي :

• التأخير في عرض البرامج بعد رفعها من مجلس الدراسات العلي لازدحام جدول أعمال مجلس الاساتذة

• نص قرارات اجازة الدرجات يكون في أغلب الأحيان مختصراً و لا يفصل التعديلات التي أجازها المجلس.

• صياغة محاضر اجتماعات مجلس الأساتذة تورد مساهمات الساده الأساتذة ولا يكون هناك ملخص لما اتفق عليه من قرارات بعد اكمال التداول وقد نتج عن ذلك اختلاف في تفسير الأقسام و كلية الدراسات العليا لبعض ما اتفق عليه .

2- علاقة كلية الدراسات العليا بالكليات والأقسام :

طبيعة هذه العلاقة تنسيقية و تكاملية و رقابية وفق النظام الأساسي الذي حدد أهداف الأرتقاء بالدراسات العليا وضمن الجودة النوعية للبرامج و المخرجات وتمثل كلية الدراسات العليا في بعض مجالس الأبحاث وتمثل الكليات في مجالس الدراسات العليا و تحكم العلاقة بين مجالس الأبحاث بالكليات و مجالس الأقسام لوائح أكاديمية وادارية و مالية تمت اجازتها من مجالس الجامعة المختلفة

وسيتم عرض الجوانب الادارية و المالية و كذلك الاشراف و التقويم في محاور منفصلة في هذه الندوة . أما هذا الجزء من الورقة فسيعرض جانباً هاماً من تلك العلاقة وهو انشاء و اجازة و تنفيذ البرامج الأكاديمية في مجال الدراسات العليا

تظل الأقسام هي الوحدة الأكاديمية الأساسية في نظام جامعة الخرطوم و من مجالسها تبندر البرامج الأكاديمية للدراسات العليا وترفع لمجالس البحوث بالكليات وهناك تتم مناقشتها وتنقيحها ثم رفعها لكلية الدراسات العليا وفيها تتم دراستها على مستويين الأول في المجلس التخصصي و الثاني في مجلس كلية الدراسات العليا حيث يتم التركيز على دراسة مبررات قيام الدرجة وأهدافها بالاضافة إلى حاجة المجتمع و برامج التنمية أو الحاجة العلمية و الأكاديمية لها ثم تفاصيل البرنامج الأكاديمي واللوائح الأكاديمية و مقدرة القسم على توفير الأساتذة المتخصصين والأحتياجات الأكاديمية و البيئة التدريسية اللازمه لتنفيذ البرنامج و تتم خلال التداول بالمجالس المختلفة دراسة نوعية التكامل و التداخل على مستوى الكلية و الجامعة للاستفادة القصوى من المقدرات الأكاديمية و العلمية بالجامعة . تم الأجازة النهائية للبرامج بعد تداولها و اجازتها في مجلس الأساتذة . وتظل هذه الحلقات صمام الأمان للجوده الاكاديمية و العلمية للبرامج.

ولعل أول الملاحظات في هذا الشأن هو قلة و عدم انتظام اجتماعات مجالس الأبحاث في بعض الكليات و كذلك عزوف بعض أعضاء تلك المجالس من ذوى الخبرة الأكاديمية و المرتبه العلمية الأعلى عن حضور الاجتماعات مما يضعف المشاركة على المستوى الأكثر تخصصاً ولهذا الوضع مبررات كثيره منها الأعباء الأكاديمية على مستوى درجة البكالوريوس وتعدد اجتماعات مجالس الكليات و اللجان و عدم توفر وقت للأساتذة .

إن الاجراءات الادارية و الأكاديمية لاجازة البرامج بين ابتدارها من الأقسام الى اكمال دورتها بالكلية المعنية و كلية الدراسات العليا ثم جدولتها في اجتماعات مجلس الأساتذة تؤدي أحياناً لتأخير اجازة البرامج لفترات قد تطول .

عند تدارس الامكانات المتوفرة للقسم لتنفيذ البرامج لا تبدو الصورة واضحة لتداخل تنفيذ البرامج مع احتياجات تنفيذ البرامج الأكاديمية لدرجة البكالوريوس ولا توجد آلية تمكن كلية الدراسات العليا من التأكد من ذلك و بعد اجازة البرامج لا توجد وسيلة أو آلية متابعة للتأكد من استمرار وجود العناصر التي تضمن استمرارية البرامج خصوصاً توفر الموارد البشرية على خلفية الهجرة المستمرة

للاساتذة خارج القطر و الانتداب و تقلد الكثير منهم لمناصب إدارية داخل وخارج الجامعة . وكذلك تزايد اقبال الطلاب بعد طرح البرامج .

عند تنفيذ البرامج لا يتم الالتزام باستخدام طرق ووسائل التدريس المضمنة فى التقديم الأساسى من أنشطة تعتمد حلقات النقاش و التدريس فى مجموعات صغيرة و التكاليف الطلابية المعتمدة على جهد الطلاب الجماعى و الفردى و التى تتطلب استخدام المكتبة و شبكة المعلومات كوسائل غالبية فى التدريس لبرامج الدراسات العليا بل نجد أن معظم البرامج لا زالت تعتمد على المحاضرة . و لا زال استخدام وسائل التدريس الحديثة قليلاً رغم توفرها فى بعض المجمعات .
تجدد الإشارة إلى أنه لا توجد خطط تقويم للبرامج بصورة دورية و آلية تحدد طبيعة التقويم و مسؤولية الجهات المختلفة (القسم/مجلس الأبحاث/الدراسات العليا)

3- علاقة كلية الدراسات العليا بالمعاهد والمراكز البحثية داخل الجامعة :

طبيعة علاقة كلية الدراسات العليا بالمعاهد و المراكز شبيهة بعلاقتها بالكليات فهناك تمثيل لكلية الدراسات العليا فى مجالس المعاهد و تمثل المعاهد فى مجالس كلية الدراسات العليا و تقدم البرامج بعد إجازتها من اللجان العلمية بالمعاهد ثم مجلس المعهد . ولعل الاختلاف الأكبر هو فى طبيعة البرامج التى تقدمها المعاهد و المراكز فهى بطبيعتها برامج متكاملة و متداخلة تشارك فى تخطيطها و تنفيذها تخصصات و جهات مختلفة بالجامعة . فى غياب الخطة البحثية و مشاريع الأبحاث بالمعاهد و التمويل فان مثل تلك البحوث تصير قليلة و كذلك فإن التحكم فى المردود البحثى مجتمعياً و تنموياً يعانى تراجعاً واضحاً و ليس هناك دور واضح لكلية الدراسات العليا فى ذلك .

4- علاقة كلية الدراسات العليا بوحدة الجامعة الأخرى :

1-4- إدارة مساعدى التدريس :

كانت مسؤولية تدريب مساعدى التدريس بجامعة الخرطوم احدى مهام كلية الدراسات العليا يقوم على رأس إدارتها سكرتير التدريب يساعده مسجل و تتولى الاشراف على التدريب الخارجى و الداخلى بجامعة الخرطوم .

فى عام 1993م صدق مجلس الجامعة على إنشاء إدارة مساعدى التدريس تحت مظلة أمانة الشؤون العلمية حيث تحول كل العمل الإدارى الخاص بتأهيل و تدريب مساعدى التدريس للإدارة الجديدة بينما بقى التأهيل و الاشراف الأكاديمى للتدريب الداخلى من مسؤولية الأقسام و كلية الدراسات العليا وفق لوائح الدراسات العليا و ليس لكلية الدراسات العليا أى إشراف أو دور فى التأهيل الخارجى.

تمثل كلية الدراسات العليا فى اللجنة العليا للتدريب بواسطة عميد الكلية و نوابه بينما تمثل الشؤون العلمية فى مجلس كلية الدراسات العليا و لا توجد لجنة منفصلة للتنسيق بين كلية الدراسات العليا و إدارة مساعدى التدريس .

وقد حققت إدارة مساعدى التدريس نجاحاً كبيراً فى التنظيم و المتابعة الادارية الدقيقة لمساعدى التدريس فى البعثات الخارجية ..

اما فى مجال التدريب الداخلى لمساعدى التدريس و المحاضرين فان التداخل فى الجوانب الادارية و الأكاديمية بين إدارة مساعدى التدريس و كلية الدراسات العليا قد أدى الى سلبيات برزت خلال الممارسة . فرغم المتابعة الادارية الناجحة و الجهد المقدر لإدارة مساعدى التدريس إلا أن التمويل يتم من جهة ثالثة و هى إدارة التدريب بوزارة التعليم العالى و البحث العلمى وقد أدى ذلك الى تعقيدات تنظيمية و تقاطعات إدارية بين الكلية و بين هذه الجهات و انعكس ذلك فى الآتى :

• هناك بعض الحلقات المفقودة فى علاقة الكلية مع وحدة مساعدى التدريس حيث انه لا توجد لوائح مكتوبه تحدد تلك العلاقة و ليس هناك أى التزام للأطراف بتوفير المكاتبات الادارية أو التقارير الأكاديمية للطرف الآخر وقد نتج عن ذلك قصور إدارى فى الدورة المستندية أدى لتأخير الاجراءات فى بعض الحالات و ضعف فى متابعة حالات مساعدى التدريس الذين تعثرت دراساتهم لأسباب شتى .

• ليس هناك أى صلاحية لكلية الدراسات العليا فى تحديد تفرغ أو متابعة تفرغ مساعدى التدريس وقد نتجت عن ذلك ظاهرة نرى أن لها تأثيراً سلبياً على الجامعة و هى تكليف مساعدى التدريس بعبء أكاديمى كبير يؤدى فى كثير من الحالات الى طول الفترة التدريبية مقارنة برصفائهم من طلاب الدراسات العليا. حيث تبين الاحصاءات أن هناك تزايداً فى طلبات التمديد و إعادة التسجيل لمساعدى التدريس .

• رغباً عن أن كلية الدراسات العليا هي الجهة التي تقوم بإدارة الشؤون المالية وتوزيع استحقاقات الاشراف والكليات والانصاف به للجهات المختلفة، إلا أن التعامل مع الجهة الممولة وهي التعليم العالي تتم من خلال إدارة مساعدي التدريس وقد أدى هذا الى تعقيدات كبيرة تمثلت في تأخير التمويل وعدم تسديد مستحقات الاشراف في حينها وقد تمت بعض المعالجات الادارية لهذا الأمر إلا أنها غير كافية .

2-4 إدارة البحث العلمي والعلاقات الخارجية:

انشئت هذه الادارة في عام 1983م وتمثل كلية الدراسات العليا في عضوية مجلسها بواسطة عميد الكلية .

يتم التعامل حالياً مع كل طلبات التعاون العلمي والثقافي المقدمة من مؤسسات أكاديمية أو بحثية بصورة مباشرة أو من المراكز الثقافية عبر إدارة البحث العلمي والعلاقات الخارجية في إطار اتفاقية للتعاون مع خطة تنفيذية تقترحها الإدارة ويتم إستشارة كلية الدراسات العليا في الجزء الخاص بالتعاون في مجال الدراسات العليا وتوفر صورة من الاتفاقية للتدارس داخل الكلية قبل صياغتها في صورتها النهائية .

اقتصر التعاون خلال السنوات الماضية على التدريب في مجال الدراسات العليا مع مؤسسات أكاديمية بدول الجوار والخليج، أما التعاون في مجال البحوث فليس هناك ما يذكر نسبة لغياب خطة بحثية للجامعة وسيتم تناول ذلك تفصيلاً في أحد محاور هذه الندوة.

3 - 4 إدارة المكتبات:

هناك تمثيل متبادل على مستوى المجالس و أمين المكتبة عضو في مجلس كلية الدراسات العليا مع تمثيل الكلية في لجنة المكتبة.

تخصص للمكتبة نسبة 2% من رسوم التسجيل الخارجى والداخلى للطلاب الأجانب و 5% من نصيب الكليات للتسجيل الداخلى

ساهمت كلية الدراسات العليا في تهيئة مكتبات رقمية لطلاب الدراسات العليا بمكتبة السودان و مجتمعات العلوم الطبية و شمبات و كلية التربية .

كما طرحت إدارة المكتبة مشروعاً لحوسبة كل الرسائل البحثية 1972-2002م وستقوم كلية الدراسات العليا بالمساهمة في ذلك هذا وتوفر الكلية نسخة من كل رسالة بحثية لمكتبة السودان . قامت كلية الدراسات العليا بالتعاون مع إدارة شبكة المعلومات بادخال النسخ الرقمية للرسائل منذ يونيو 2003م بموقع الجامعة و تطرح في موقع المكتبة الالكترونى.

ليس هناك أي اتفاق مكتوب أو إشراف من كلية الدراسات العليا على إدارة مكتبات طلاب الدراسات العليا أو التأكد من صرف المبالغ الموفرة من داخل كلية الدراسات العليا لتهيئة وتحديث المراجع ومكونات تلك المكتبات و في رأينا أن هناك حاجة واضحة لتأطير علاقة كلية الدراسات العليا بإدارة المكتبة للعمل على سد النقص الحالى في الخدمات المقدمه لطلاب الدراسات العليا.

4-4 إدارة شبكة المعلومات :

لكلية الدراسات العليا تعاون مع إدارة شبكة المعلومات يتمثل في الآتى :

• تمثل كلية الدراسات العليا في لجان الإدارة
• تقوم الإدارة بالدور الاستشارى عند طلب أي حواسيب أو معينات رقمية
* تم توفير متطلبات الشبكة الداخلية وتركيبها بالكلية بإشراف إدارة الشبكة وكذلك انشاء معمل الحاسوب بالكلية

• تم تنفيذ مشروع النسخة الرقمية للرسائل بالتعاون مع إدارة الشبكة حيث وفرت الكلية كل متطلبات القسم و تم اختيار إدارته من ذوى التأهيل فى مجال الحاسوب والبرمجيات بترشيح من إدارة الشبكة وقد قام القسم بانشاء ارشيف النسخ الرقمية وإدخال كل الرسائل منذ يونيو 2003م وكذلك توفير مستخلصات الرسائل بموقع الجامعة الالكترونى .

• ويقوم القسم حالياً بتنفيذ مشروع إدخال مستخلصات الرسائل للأعوام 1979-2002
• يقوم القسم بتنفيذ مشروع فهرسة وتبويب الرسائل البحثية منذ انشاء الكلية مع توفير برمجية للبحث داخلها .

• انشأت الكلية بالتعاون مع إدارة شبكة المعلومات موقعاً إلكترونياً لكلية الدراسات العليا ويوفر الموقع المعلومات الأساسية عن الكلية وبرامجها ولوائح القبول والتسجيل ويطرح استمارات التقديم . ويتم توسيع وتحديث الموقع حالياً بإدخال كل برامج الدراسات العليا .

- وصل تنفيذ مشروع حوسبية ملفات الطلاب و الخطوات الادارية بالكلية درجة متقدمة و تولت إدارة الشبكة المسؤولة الاستشارية مع الجهة المنفذة فى المرحلة الاولى و تقوم الان بتنفيذ المرحلة النهائية بالتعاون مع قسم المعلومات بالكلية .
- مولت كلية الدراسات العليا بالتعاون مع إدارة الشبكة انشاء المكتبات الرقمية التى أشرنا اليها سابقاً .
- تتم إجتماعات دورية مع مدير الشبكة للتشاور و متابعة المشروعات المختلفة
- على الرغم من التنسيق و التعاون إلا أن مسؤوليات إدارة الشبكة على مستوى الجامعة أدت لتأخير الخطوات التنفيذية لبعض المشروعات بكلية الدراسات العليا.

4-5 مركز التطوير التربوي بكلية الطب :

مول مجلس الدراسات الطبية العليا (مجلس الدراسات الطبية و الصحية حالياً) برنامجاً لتحسين مقدرات الطلاب فى مجال البحث العلمى و كتابة الرسائل البحثية وكذلك دورات تدريبية فى المهارات الأساسية نفذها مركز التطوير التربوي بكلية الطب للدارسين فى برامج الدكتوراة الاكلينيكية و قد تم التعاون بصورة مؤسسية مكنت المجلس من إصدار لأئحة تجعل من اجتياز تلك الدورات مطلباً يجب استيفؤه قبل التقديم للامتحان النهائى

4-6 التعاون مع جهات أخرى داخل الجامعة :

تستعين كلية الدراسات العليا فى تنفيذ برنامجها لتحسين مقدرات الطلاب فى طرق وسائل البحث العلمى بتمويل دورات تدريبية يقوم بتخطيطها و تنفيذها نفر كريم من الأساتذة الأجلاء من الكليات المختلفة و تسهم المعاهد و الوحدات بتوفير القاعات و هناك تفكير بطرح تلك الدورات بصورة مؤسسية من خلال مركز ترقية الأداء بام درمان و رغم أن هناك مجال أكبر للتعاون مع تلك المراكز الا أن قدرتها على استيعاب الأعداد المتوقعه محدودة .

وكذلك تم تنفيذ دورات تدريبية فى مجال الحاسوب بالتعاون مع أساتذة من مركز الحاسوب و كلية العلوم الرياضية لكل الموظفين بالكلية استعداداً لتنفيذ برنامج الملف الرقمية .

رغم إدراك كلية الدراسات العليا لضرورة تقديم دورات تدريبية فى مجالات حيوية مساندة للعملية التعليمية و التربوية مثل مقدرات التعامل مع برمجيات قواعد البيانات و التحليل الاحصائى و التحرير و التقديم و استعمال شبكة المعلومات و المكتبات الرقمية لتوفير المعلومات إلا أن عدم وجود الحيز و البنى التحتية تقف حائلاً دون ذلك .

و لعل مشروع الكلية المطروح لانشاء مبنى إضافياً لكلية الدراسات العليا يجعل ذلك ممكناً و يفتح ذلك افقاً أكبر للتعاون مع المراكز المختلفة لتنفيذ مشروعات بناء القدرات بصورة أشمل .

5- علاقة كلية الدراسات العليا بالجهات ذات العلاقة خارج جامعة الخرطوم :

يتناول هذا الجزء علاقة كلية الدراسات العليا مع :

- 1- إدارة التدريب و التمويل بوزارة التعليم العالى و البحث العلمى
- 2- الجامعات الأخرى
- 3- المجلس القومى للتدريب و الموارد البشرية
- 4- العلاقة بالجهات التدريبية الأخرى

5-1 العلاقة مع وزارة التعليم العالى و البحث العلمى :

تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة حيث أن كلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم هى أكبر مؤسسات التأهيل و التدريب لمساعدى التدريس و المحاضرين بالسودان و كذلك تدريب الطلاب الوافدين على منح التبادل من الجامعات و الدول الأخرى من خلال وزارة التعليم العالى .

يتم التعامل مع إدارة التدريب و إدارة التمويل بالوزارة و رغم أهمية تلك العلاقة إلا أنه لا توجد لجان مشتركة أو إجتماعات دورية بل يتم ذلك بصورة غير منتظمة لحل بعض المشاكل .

ولعل أكبر العوامل التى تؤدى الى الاشكالات الإدارية و المالية تكمن فى عدم التشاور مع الجامعة و كلية الدراسات العليا عند اقتراح السياسات التدريبية و التمويلية . وكذلك سياسات التمويل للتعليم العالى و عدم انتظام توفير التمويل المرصود من وزارة المالية فى الوقت المحدد . إضافة لبعض الممارسات الادارية و ضعف التنسيق .

وقد انعكس ذلك على جميع فئات الطلاب (الطلاب الأجانب على النفقة الخاصة و طلاب المنح و مساعدى التدريس) و المشرفين و نترك بعض الامثلة التالية توضيح ذلك :

(أ) الطلاب الأجانب على النفقة الخاصة :

تواجه كلية الدراسات العليا مشكلة طلبات تخفيض الرسوم الدراسية و طلبات معاملة هذه الفئة من الطلاب معاملة الطلاب السودانيين فيما يخص الرسوم الدراسية. وفي معظم الأحيان ترد هذه الطلبات للكلية بتوصية من وزارة التعليم العالي مما يسبب الكثير من الحرج لكلية الدراسات العليا حيث تنخفض استحقاقات الأساتذة المشرفين مما يسبب العديد من المشاكل بين الكلية و الأساتذة المشرفين .

بالإضافة الى ذلك فإن عدداً من هؤلاء الطلاب يتم تسجيلهم على النفقة الخاصة برسوم كاملة وبعد تسديدهم القسط الأول يحصلون على موافقة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لتسديد كل أو ما تبقى من رسومهم الدراسية بالفئة المخصصة للتسجيل الداخلى للطلاب السودانيين و يحدث ذلك فى كثير من الأحيان بعد أن يكون الطالب قد وصل إلى نهاية دراسته مما يسبب الكثير من المشاكل لكلية الدراسات العليا مع المشرفين و الكليات

(ب) طلاب المنح على نفقة وزارة التعليم العالي و البحث العلمى :

هذه المجموعة من الطلاب الأجانب يدرسون على حساب إدارة العلاقات الخارجية بوزارة التعليم العالي و البحث العلمى حيث تقوم هذه الإدارة بتسديد رسومهم الدراسية فى شكل أقساط تدفع على فترات متباعدة مما أدى الى تراكم ديون الكلية على الوزارة خلال فترة التسعينات وبعد الحاح كلية الدراسات العليا و متابعتها المستمرة للأمر تم الوصول إلى تسوية هذه المديونية بواقع 4.4% من الرسوم المستحقة لمقابلة استحقاقات الأساتذة المشرفين على الأقل .

بتاريخ 3.2/12/3م أصدر المجلس القومى للتعليم العالي قراراً بأن تعامل الجامعات الطلاب الأجانب المبعوثين من وزارة التعليم العالي و البحث العلمى معاملة الطلاب السودانيين من حيث الرسوم الدراسية الخاصة بهم . وذلك ابتداء من أول العام 2004م وقامت إدارة العلاقات الخارجية بالوزارة بتنفيذ هذا القرار و حددت الرسوم الدراسية بمبلغ 400,000 دينار (أربعمئة ألف دينار) للماجستير و مبلغ 800,000 دينار (ثمانمئة ألف دينار) للدكتوراة دون مراعاة لطبيعة الدراسة و اختلاف تكاليفها من درجة إلى أخرى فى جامعة الخرطوم .

حيال هذا الموقف قامت كلية الدراسات العليا برفع الأمر لإدارة الجامعة و اقترحت طلب عقد اجتماع مع السيد /وزير التعليم العالي لمناقشة الموضوع . وقد تم عقد الاجتماع بالفعل وتم تقديم شرح واف عن تفاصيل الرسوم الدراسية و اختلافها من درجة الى أخرى حسب طبيعتها حتى بالنسبة للطلاب السودانيين . ومع ذلك تمسكت الوزارة بقرارها حسب الرسوم المذكوره أعلاه و التى لم تشرك الجامعة فى وضعها .

ورغم اضطلاع الجامعة بهذا الواجب القومى وأن بعض هذه المنح يتم فى إطار التعاون المتبادل إلا أن فرص الاستفادة من ذلك تخصص لجهات أخرى .

(ج) تمويل دراسة مساعدى التدريس :

تقوم إدارة التدريب بوزارة التعليم العالي و البحث العلمى بتمويل دراسة هذه الفئة ونسبة لتأخير سداد الرسوم فى وقتها المناسب فقد قامت كلية الدراسات العليا بعقد اجتماع مع إدارة التدريب تم فيه الاتفاق على أن تقوم هذه الإدارة بتسديد الرسوم الدراسية بذات الأسلوب المتبع بالنسبة للطلاب السودانيين على النفقة الخاصة. وقد التزمت إدارة التدريب بتسديد الرسوم لهذه الفئة بصفة منتظمة فى الآونة الاخيرة.

2-5 العلاقة مع الجامعات الأخرى :

تتعامل بعض الجامعات الولائية بصورة مباشرة بابتعاث مساعدى التدريس و المحاضرين بتمويل من مواردها وقد أبدت كلية الدراسات العليا مرونة كبيرة فى التعامل معها انطلاقاً من مسؤوليتها القومية . ولا يوجد تعامل مؤسسى مع كليات الدراسات العليا بالجامعات الأخرى .

3-5 المجلس القومى للتدريب و الموارد البشرية :-

تحدد الخطة القومية لتنمية الموارد البشرية بواسطة وزارة العمل و الاصلاح الإداري ويتم التعامل المباشر لتدريب المبعوثين من القطاع العام من خلال المجلس القومى للتدريب . وليس هناك أي اشراك بصورة مباشرة أو غير مباشرة لكلية الدراسات العليا فى وضع الخطة أو الاطلاع على مقترحاتها قبل اقرارها رغماً عن اشراك الأمين العام للمجلس القومى للتدريب كعضو فى مجلس كلية الدراسات العليا . ولا توجد لجنة مشتركة مع المجلس القومى للتدريب كما أنه يعانى من مشاكل توفير التمويل من وزارة المالية مما أدى لتراكم ديونه لدى الكلية

نتيجة عدم تسديد الرسوم الدراسية إلا أنه تحسن الموقف كثيراً بعد الحاح ومتابعة من كلية الدراسات العليا.

4-5 العلاقة مع الجهات الأخرى :

تبتعث بعض الجهات الحكومية وشبه الحكومية والحكومات الولائية بعض المبعوثين للتأهيل بكلية الدراسات العليا ويتم تعامل الكلية معهم بمرونة كبيرة تفهماً منها لأسبقيات التنمية بالولايات و دورها في ذلك .

ورغمًا عن قيام الجامعة وكلية الدراسات العليا بدورها القومي في التأهيل والتدريب بصورة تكاملية مع المؤسسات الأخرى بالسودان إلا أن بعض سياسات الدولة انعكست سلباً على دور كلية الدراسات العليا ولعل أبرز هذه الأمثلة هو إنشاء المجلس القومي للتخصصات الطبية تحت رعاية رئيس الجمهورية أولاً ثم وزارة مجلس الوزراء حالياً وإنشاء أكاديمية السودان للعلوم تحت مظلة وزارة العلوم والتقانة .

6- علاقة كلية الدراسات العليا بالمؤسسات الأكاديمية والبحثية خارج السودان :

حكمت العلاقات الخارجية بكلية الدراسات العليا عوامل داخلية وخارجية لعل أبرزها ما أفرزه الوضع السياسى محلياً وإقليمياً ودولياً في بداية التسعينات من واقع انعكس سلباً على التدريب و التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية في أوروبا وأمريكا وقد كانت جامعة الخرطوم أكبر المتضررين وذلك نسبة لعلاقتها التاريخية و الممتدة مع كثير من الجامعات و المراكز مما أدى إلى توقف كثير من مشاريع التعاون التدريبي و البحثي .

وكان لسياسات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بالتركيز على التدريب المحلي و عدم تمويل الابتعاث الخارجى إلا في حدود ضيقة انعكاس سلبى على الجامعة و علاقاتها الخارجية .

كما أسلفنا فان مسئولية كلية الدراسات العليا عن التدريب الخارجى والبحث العلمى قد آلت الى وحدات أخرى داخل الجامعة ويتم التعاون فى هذا المجال من خلال تلك الجهات .

ورغمًا عن ذلك فهناك تعاون فى مجال الدراسات العليا مع جهات اقليمية و منظمات دولية يتم من خلال البرامج بالمعاهد و الأقسام ومن أبرز الأمثلة فى هذا المجال:

- البرامج البحثية و التدريبية بمعهد الأمراض المتوطنة و الذى تم تمويل برامجه البحثية و التدريبية من منظمة الصحة العالمية لجودتها النوعية وسط منافسة كبيرة و قد فتح ذلك آفاقاً للتعاون مع الجهات المتشابهة عالمياً وإقليمياً مما وفر بيئة بحثية ساعدت فى تنفيذ برامج المعهد للدراسات العليا.

- برنامج درجة الدبلوم العالى لمكافحة الجراد الصحراوى بقسم وقاية المحاصيل بكلية الزراعة وهو برنامج تموله منظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة لبعض الطلاب السودانين مبتعثين و من دول الجوار و الخليج و تخرج منه طلاب من مصر و ليبيا و سوريا و الأردن و اليمن و المملكة العربية السعودية و عمان.

- وقبل ذلك كان هناك برنامج ماجستير الحشرات الطبية و الذى تم تنفيذه بواسطة قسم علم الحيوان بكلية العلوم بالتعاون مع المركز العالمى لعلوم فسيولوجيا وبيئة الحشرات و البرنامج الافريقى للدراسات العليا بكينيا لتدريب و تأهيل الطلاب من الدول الافريقية اضافة للطلاب السودانين.

- أما برنامج التعاون مع المنظمة الألمانية للتبادل الأكاديمى (داد) و الذى يقوم بتأهيل مساعدى التدريس و المحاضرين بالجامعة و توفير الفرص البحثية للأساتذة و يتم التدريب وفق خطة و إدارة مشتركة حيث يتم التسجيل و الاشراف بكلية الدراسات العليا و التخطيط و التنفيذ بصورة مشتركة مع المؤسسات البحثية بألمانيا و دول أخرى و توفر منظمة داد التمويل و خلال الخمس سنوات السابقة تم تمويل 18 طالباً لدرجة الدكتوراه و 23 طالب لدرجة الماجستير و تتم إدارة البرنامج من خلال إدارة مساعدى التدريس و كلية الدراسات العليا تجدر الإشارة الى أن هذا البرنامج قد استمر رغم الظروف السياسية.

ولعل الوضع السياسى و الاقتصادى بعد توقيع اتفاقية السلام و تغير السياسات على مستوى الدولة و وزارة التعليم العالى يبدو مشجعاً لتعاون أكبر يمكن الجامعة من استعادة مواقعها و تعاونها

مع المؤسسات العالمية و المراكز الثقافية بالسودان فى مجال التأهيل و التدريب و البحث العلمى و يحتاج ذلك لتخطيط على مستوى الجامعة و كلية الدراسات العليا.

اقتصر التعاون مع جامعات الخليج على اتفاقات تعاون لم يتم تنفيذ معظم بنودها وهناك اتفاقات موقعة مع بعض الجامعات بجمهورية اليمن استفاد منها عدد من الطلاب للتأهيل فى برامج الماجستير و الدكتوراه .

شاركت كلية الدراسات العليا فى ندوة الدراسات العليا بالوطن العربى التى نظمتها جامعة عدن فى ديسمبر 2004م و تقدمت باقتراح لتكوين اتحاد لكليات الدراسات العليا بالوطن العربى تحت مظلة اتحاد الجامعات العربية و قد تمت الموافقة على المقترح وضمن فى توصيات الندوة.

و هناك مؤشرات على وجود رغبة لدى اعداد كبيرة من حملة البكالوريوس فى المجالات المختلفة للدراسة بجامعة الخرطوم نسبة لعراقتها وجود برامجها الاكاديمية و قد أدت المتغيرات السياسية بعد احداث (سبتمبر 2001م) إضافة للمحددات الاجتماعية للدارسين و طبيعة الدراسات بالمملكة العربية السعودية و دول الخليج لايجاد واقع يستدعى الدراسة و التخطيط من جامعة الخرطوم لتوفير فرص التأهيل و التدريب وفق برامج أكاديمية ذات جودة نوعية عرفت بها جامعة الخرطوم مع خطط تنفيذية ذات مرونة تستجيب للاحتياجات التى تفرضها ظروف الطلاب الاجتماعية وهناك اتفاقية تمت فى ذلك الاتجاه مع مؤسسة المملكة العربية السعودية و يتم اكمال خطوات البرنامج التنفيذى لها .

لا توجد علاقة منظمة بين كلية الدراسات العليا و الملحقيات الثقافية بالخارج و تحتاج الجامعة و الكلية لبذل جهد أكبر للتعريف عن برامجها من خلال السفارات بالخارج.

7- التوصيات :

7-1 على مستوى الجامعة :

• مراجعة الخطوات الإدارية و اللوائح بهدف رفع كفاءة التعامل و تقصير الدورة المستندية اللازمة لاجازة البرامج و النتائج وكذلك إنفاذ القرارات الإدارية دون ابطاء لتحقيق أهداف لا مركزية إدارة الدراسات العليا .

• وظيف استحقاق كلية الدراسات العليا لتحسين بيئة التدريس و توفير الجودة النوعية للتدريب من خلال تهيئة المكتبات و المعامل و وسائل التدريس و إتاحة الكورسات و الدورات التدريبية المساندة لرفع مقدرات الطلاب .

• تنشيط أعمال مجالس الأبحاث بالكليات و العمل على تطوير و تحديث البرامج .

• وضع لوائح تمكن كلية الدراسات العليا من متابعة تنفيذ البرامج و تقويم الامكانات و وسائل التدريس دورياً وفق معايير و وسائل يتفق عليها مع مجالس الأبحاث .

• إنشاء وحدة لتقويم برامج الدراسات العليا دورياً بغرض التحديث و التطوير لاهدافها و مكوناتها و طرق التقويم للطلاب .

• لعل المقترح الذى قدم فى الورقة الأولى بإعادة الهيكلة الإدارية و أستحداث وظيفة نائب مدير للدراسات العليا و البحث العلمى تقدم حلاً جذرياً لمشاكل التقاطع الإدارى و عدم التنسيق بين الدراسات العليا و إدارة مساعدى التدريس و إدارة البحث العلمى و إدارة العلاقات الخارجية . و هناك ضرورة للجنة مشتركة لوضع لوائح تفصل العلاقة للوصول لصيغة أكثر تكاملاً فى ظل الوضع الراهن .

• دراسة وضع تأهيل مساعدى التدريس و المحاضرين بالجامعة و أسباب تأخر تأهيلهم و دور كلية الدراسات العليا فى متابعة أدائهم بالتنسيق مع الكليات و إدارة مساعدى التدريس.

• ضرورة وضع خطة بحثية على مستوى الجامعة و الكليات و المعاهد تكون أبحاث الدراسات العليا احدى مكوناتها لتنشيط الأبحاث المتكاملة التى تخدم التنمية و قضايا المجتمع.

• تمكين كلية الدراسات العليا من متابعة صرف النصيب المتحصل من رسوم الدراسات العليا فى تطوير مكتبات طلاب الدراسات العليا بالوسط و المجمعات بالتنسيق مع إدارة المكتبات .

• واصلة الجهد و التعاون مع إدارة شبكة المعلومات فى مجال التحديث الإدارى و الأكاديمى للتحويل للنظم الرقمية .

• بناء شراكات مع المراكز المعنية لترقية قدرات الطلاب التعليمية و البحثية بالجامعة لوضع و تنفيذ خطة تدريبية لطلاب الدراسات العليا فى مجالات التعليم و التعلم - الحاسوب و الانترنت - البحث العلمى .

- الاسراع فى تنفيذ المبنى المقترح لكلية الدراسات العليا لتكملة تأهيلها وضمان استمرارية التدريب

2-2 خارج الجامعة :

- التنسيق مع إدارة التدريب بوزارة التعليم العالى و المجلس القومى للتدريب لتنسيق و متابعة أفضل من خلال إنشاء لجان مشتركة و مشاور أكبر قبل إجازة الخطط .
- التعاون و التنسيق مع المؤسسات البحثية و الأكاديمية بالسودان .

3-3 الدراسات العليا و الانفتاح الخارجى :

- التخطيط على مستوى الجامعة لاستعادة علاقاتها الخارجية السابقة و فتح قنوات جديدة للتعاون مع الجامعات و المؤسسات الأكاديمية و البحثية الاقليمية و العالمية مع توفير فرص الابتعاث لتأهيل مساعدى التدريس و المحاضرين و تدريب الأساتذة و التعاون البحثى خلال فترات التفرغ العلمى .
- تخطيط و تنفيذ برامج تدريبية و بحثية مع المؤسسات الأكاديمية و البحثية بالخارج
- لترويج لبرامج الدراسات العليا من خلال الملحقيات الثقافية بالسفارات بالخارج و إعادة النظر فى اللوائح التنفيذية للتسجيل الخارجى لتوفير بعض المرونة الإدارية.

تطوير الإستراتيجيات و الاستفادة من التقدم التكني للتواصل الأكاديمى و البحثى :

شهد العالم فى السنوات الأخيرة تغيرات متلاحقة و أصبح يموج فى تطورات متسارعة دخل بها عصرأ جديداً أصبحت فيه المنافسة على الفرصة المتاحة شديدة إلى حد يصدق معه القول أن الباب لا يفتح إلا لمن يصل أولاً .

فيما يحدث لا يمكن أن تستثنى الدراسات العليا ، و التى أصبحت فى أمس الحاجة إلى إستراتيجيات مرنة تمكنها من مواكبة التغيرات و التطورات المتسارعة ، ليس أقلها الإنفتاح الخارجى لتقوية موقعها التنافسى وصولاً الى الفوز بالفرصة المتاحة ، ولا يتحقق ذلك إلا بتبنى توجهات تعنى بتبادل الخبرات العلمية على النطاق الإقليمى و العالمى ، بما يضمن الإحتكاك المباشر للباحثين و إنتقال الخبرة و وضع حد لظاهرة الإستقلال بالعمل العلمى و البحثى .

أن ثورة المعلومات و الاتصالات قد فتحت المجال على مصراعيه لإبتكارات متتالية فى مجال الجامعات و القاعات و المكتبات و المعامل الإفتراضية ، مما ضيق الفرص أمام الطرق و الوسائل التقليدية للتعليم الجامعى و فوق الجامعى ، لهذا أصبح توثيق الصلات مع المؤسسات الإقليمية و العالمية فى مجال التعليم العالى و البحث العلمى و مناقشة و تحليل و تبادل الرؤى و الخبرات و المعارف أمراً ملحاً فى وقتنا الحالى .

إن التعليم عن بعد فى مجال الدراسات العليا أصبح أحد أنماط التعليم العالى المنافس ، و مواكبة هذا التطور فى طرق التعليم فوق الجامعى يتطلب برامجاً دراسيةً منافسة و متطورة ، و أطراً بشريةً ذات كفاءة عالية ، و على الرغم من ان الجامعة قد ولجت هذا المجال بالنسبة للتعليم الجامعى أسوة بالجامعات الأخرى ، إلا أن كلية الدراسات العليا لازالت تتحفظ على فتح الباب أمام هذا النمط من التعليم فوق الجامعى، وذلك بسبب محدودية الإمكانيات التقنية و البشرية الخاصة به ، الأمر الذى يستدعى البدء فى تأهيل عدد من أساتذة الجامعة فى الكليات المختلفة فى مجال التعليم الإلكترونى ، ربما فى برامج مشتركة مع جامعات خارجية لها باع فى هذا المجال مثل جامعة برينوتوريا بجنوب أفريقيا ، توطئة لبث برامج على مستوى الدبلوم العالى، الماجستير إلكترونياً للراغبين فى العالمين العربى و الأفريقي .

شارك فى التداول حول الورقة كل من

معهد الدراسات الافريقية والآسيوية - جامعة الخرطوم
كلية علوم التقنية
كلية الدراسات العليا/ جامعة الخرطوم

البروفسور الأمين ابومنقة
البروفسور عمر محمد عبد الرحمن الأقرع
الدكتور عبد الحفيظ محمد عبد الله

- أكد التداول الكثير من النقاط التى وردت بالورقة مع بعض الإضافات التى نلخصها فى الآتى :
- التأمين على ضرورة وجود تنسيق افضل بين الجهات المختلفة والوحدات داخل الجامعة
 - الاهتمام بعلاقة كلية الدراسات العليا مع الجامعات العالمية .
 - تنشيط مجالس الابحاث وحث الاساتذة للمشاركة فى الاجتماعات والتأكد من جودة بروتوكولات البحوث قبل التنفيذ .
 - ضرورة توسيع كلية الدراسات العليا وتنفيذ مشروع مبنى كلية الدراسات العليا لترقية مقدرات الطلاب والنشر
 - صرف اموال كلية الدراسات العليا فى تحسين البنية التحتية
 - تهيئة المكتبات الرقمية